الأمم المتحدة

E/2001/16

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
20 April 2001
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١
جنيف، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠١
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*
التعاون الإقليمي

موجز الدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الإسكوا)، ٢٠٠٠-٢٠٠١

موجز تنفيذي

في عام ٢٠٠٠، تسارع النمو الاقتصادي في المنطقة، بسبب التطورات الحاصلة في قطاع النفط. وتدل التقديرات على أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأعضاء الإسكوا[١]، باستثناء العراق، زاد بمعدل ٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠؛ وكان هذا المعدل أعلى بكثير من معدلي النمو اللذين سجلا في عامي ١٩٩٩ و ١٩٩٨، وهما ١,٧ و ٢,٧ في المائة بالترتيب. وكان العامل الأساسي الذي عجّل النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٠ في غالبية البلدان الأعضاء هو الارتفاع الطارئ في أسعار النفط وإيراداته. كما إن سياسات الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاقتصاد التي انتهجتها حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي[٢] ساهمت في تعجيل النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

* E/2001/100.

220601 220601 01-34608 (A)
0134608

واختلفت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي اختلافاً كبيراً بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، من جهة، وبلدان الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً[٣]، من جهة ثانية، وكذلك فيما بين بلدان كل من المجموعتين. فالتقديرات تشير إلى أن معدل النمو الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، مجتمعة، بلغ ٥ في المائة في عام ٢٠٠٠، بينما حققت البلدان الأعضاء ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً معدل نمو قدره ٣,٧ في المائة.

وتشير التقديرات إلى أن إجمالي إيرادات المنطقة من النفط وصل في عام ٢٠٠٠ إلى ١٦٣ مليار دولار، أي إلى أكثر من ضعف هذه الإيرادات في عام ١٩٩٨، التي بلغت ٧٠ مليار دولار، كما انه زاد بنسبة ٦٨,٣ في المائة عن المبلغ الذي حقق في عام ١٩٩٩، وهو ٩٦,٦ مليار دولار. وكانت إيرادات المنطقة من النفط في عام ٢٠٠٠ أعلى بكثير من المستويات السنوية التي سجلتها في التسعينيات، وكانت عند أعلى مستوياتها منذ عام ١٩٨١، عندما بلغ مجموعها ١٧١,٦ مليار دولار.

وبوجه الإجمال، بقيت أحوال سوق العمل في عام ٢٠٠٠ غير مواتية لطالبي العمل في غالبية البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. فالنمو الاقتصادي لم يكن من الارتفاع بحيث يوفر فرص عمل لهؤلاء العاطلين عن العمل وبحيث يلبي احتياجات الأعداد المتزايدة من الوافدين الجدد إلى سوق العمل. لكن فرص العمل المفتوحة أمام مواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي تحسنت كثيراً في عام ٢٠٠٠، بسبب التسارع الكبير في النمو الاقتصادي وكذلك بسبب الاستمرار في تطبيق سياسات إحلال المواطنين محل الأجانب في الوظائف.

وبقيت معدلات التضخم منخفضة في المنطقة، إذ استطاعت بلدان مجلس التعاون الخليجي، وكذلك الأعضاء ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، إبقاء التضخم تحت السيطرة. وتشير التقديرات إلى أن معدلات التضخم تدنت، في غالبية البلدان، عن ٣ في المائة في عام ٢٠٠٠.

وبقيت السياسات النقدية في أعضاء الإسكوا في عام ٢٠٠٠ موجهة أساسا إلى المحافظة على استقرار أسعار الصرف. وساعدت هذه السياسات على ضمان وجود معدلات تضخم منخفضة ومستقرة نسبيا، وحافظت على ثقة القطاع الخاص.

ومكنت القفزة التي شهدتها أسعار النفط وإنتاجه وبالتالي إيراداته خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي من تمويل حالات العجز في ميزانياتها التي توقعتها بالنسبة إلى السنة المالية ٢٠٠٠. واعتمد عدد من هذه البلدان، خاصة الكويت وعُمان، على افتراضات متواضعة لأسعار النفط في توقعات ميزانيتها للسنة المالية

٢٠٠٠، ومن ثم فقد كانت الإيرادات النفطية الفعلية (وهي تمثل مساهما كبيرا في إيرادات الميزانية) أعلى بكثير مما كان متوقعاً. ولم تمكن الإيرادات النفطية التي كانت أعلى بكثير بلدان مجلس التعاون الخليجي من زيادة نفقاتها الرأسمالية وحسب، بل وأيضا من تخفيض العجز في ميزانياتها أو إزالته تماما.

وكان أداء الصادرات النفطية أيضا هو الدافع لأداء التجارة العام في المنطقة في عام ٢٠٠٠. ويقدر أن صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي (بما في ذلك صادرات النفط) قد زادت بنسبة ٥٦ في المائة. وسجلت البلدان المصدرة للنفط من مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا كذلك نموا مرتفعا في صادراتها بسبب ارتفاع أسعار النفط (٣٩ في المائة في مصر، و٢٢ في المائة في الجمهورية العربية السورية، و٧٢ في المائة في اليمن). غير أن بلداناً أخرى من هذه المجموعة شهدت أداء ضعيفا نسبيا للصادرات (٧ في المائة في الأردن ونسبة منخفضة بلغت ٣ في المائة في لبنان). وبشكل عام أدت الزيادة في أسعار النفط وإيراداته إلى زيادة النمو الاقتصادي والى ارتفاع في الواردات في منطقة الإسكوا خلال عام ٢٠٠٠.

وتتمثل إحدى أهم القضايا بالنسبة إلى التعاون والتكامل الإقليميين في تسهيل النقل والتجارة بين الدول الأعضاء في الإسكوا. ففي عام ١٩٩٩، مثلت الصادرات البينية ٥ر٥ في المائة من المجموع والواردات البينية ٣ر٩ في المائة. ومن بين الأسباب الأساسية في ضعف التجارة داخل المنطقة تعقيد الإجراءات والتدابير الرسمية والتعريفات على الحدود بين بلدان الإسكوا. ويتضمن تسهيل النقل والتجارة الدوليين نهجا متعدد الجوانب من شأنه أن يشمل تحسينات في الهياكل الأساسية لنظام النقل المتكامل وكذلك في كيفية تشغيله.

وكان الإنفاق العام على الدعم الاجتماعي، لاسيما رعاية كبار السن والمعوقين، دون المستوى الكافي في العديد من بلدان المنطقة. ومن جهة أخرى، فقد ظهرت في منطقة الإسكوا خلال السنوات الأخيرة منظمات غير حكومية كعنصر فاعل قابل للاستمرار في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية. إلا أن البروز المتزايد للمنظمات غير الحكومية في الحياة العامة، وخاصة إمكانية قيامها بدور عملي أكبر في مجال التنمية بدلاً من القيام بوظائف لسد الثغرات، لم يقع استغلالها حتى الآن بالشكل الكامل.

(١) تتألف عضوية الإسكوا من الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، واليمن.

(٢) الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وقطر والكويت.

(٣) الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين ولبنان ومصر واليمن.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - الأداء الاقتصادي الكلي	١-٢١	٥
ثانيا - التطورات النقدية والضريبية والمالية	٢٢-٤٤	١٠
ثالثا - أداء القطاع الخارجي	٤٥-٦١	١٤
رابعا - التطورات في قطاع النقل	٦٢-٧١	١٩
خامسا - بناء رأس المال الاجتماعي	٧٢-٧٨	٢١

أولا – الأداء الاقتصادي الكلي

١ - تسارع النمو الاقتصادي في المنطقة خلال عام ٢٠٠٠، بسبب التطورات الحاصلة في القطاع النفطي. وتشير التقديرات إلى أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الإسكوا، باستثناء العراق، زاد بمعدل ٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ (انظر الجدول)، وهو معدل أعلى بكثير من معدلي النمو اللذين سجلا في عامي ١٩٩٩ و ١٩٩٨، والبالغين ٢,٦ و ١,٧ في المائة بالترتيب.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات النمو في منطقة الإسكوا للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ بأسعار عام ١٩٩٧ الثابتة

(بملايين الدولارات الأمريكية، وبالنسب المئوية)

البلد/المنطقة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠[أ]	٢٠٠١[ب]	النسبة المئوية للتغير			
						١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠[أ]	٢٠٠١[ب]
البحرين	٦ ٣٤٩ر٠	٦ ٦٥٣ر١	٦ ٩١٥ر٩	٧ ١٩٩ر٥	٧ ٤٨٧ر٤	٤ر٧٩	٣ر٩٥	٤ر١٠	٤ر٠٠
الكويت	٣٠ ٠٢٠ر٠	٢٩ ٤٧٩ر٦	٢٩ ٦٢٧ر٠	٣٠ ٦٩٣ر٦	٣١ ٤٦١ر٠	(١ر٨٠)[أ]	٠ر٥٠[أ]	٣ر٦٠	٢ر٥٠
عُمان	١٥ ٨٣٧ر٠	١٦ ٢٦٤ر٦	١٦ ١٠٥ر٢	١٦ ٥٨٨ر٤	١٧ ٢٥١ر٩	٢ر٧٠	(٠ر٩٨)	٣ر٠٠	٤ر٠٠
قطر	١١ ٢٩٨ر٠	١٢ ٢٤٨ر٢	١٢ ٦٧٦ر٨	١٣ ٤٣٧ر٥	١٤ ٢٧٠ر٦	٨ر٤١	٣ر٥٠[أ]	٦ر٠٠	٦ر٢٠
المملكة العربية السعودية	١٤٦ ٤٩٤ر٠	١٤٨ ٨٣٧ر٩	١٤٩ ٤٣٣ر٣	١٥٧ ٠٥٤ر٤	١٦٢ ٥٥١ر٣	١ر٦٠	٠ر٤٠	٥ر١٠	٣ر٥٠
الإمارات العربية المتحدة	٥٠ ٣٩٤ر٠	٥٠ ٤٩٤ر٨	٥٠ ٧٤٧ر٣	٥٣ ٦٩٠ر٦	٥٤ ٢٢٧ر٥	٠ر٢٠	٠ر٥٠	٥ر٨٠	١ر٠٠
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٢٦٠ ٣٩٢ر٠	٢٦٣ ٩٧٨ر٢	٢٦٥ ٥٠٥ر٥	٢٧٨ ٦٦٣ر٩	٢٨٧ ٢٤٩ر٦	١ر٣٨	٠ر٥٨	٤ر٩٦	٣ر٠٨
مصر[ج]	٧٥ ٦١٧ر٠	٧٩ ٨٥١ر٦	٨٤ ٦٤٢ر٦	٨٨ ٨٧٤ر٨	٩٢ ٨٧٤ر١	٥ر٦٠	٦ر٠٠	٥ر٠٠	٤ر٥٠
الأردن	٦ ٩٧٦ر٠	٧ ١٧٨ر٣	٧ ٤٠٠ر٨	٧ ٦٨٩ر٥	٧ ٩٢٠ر١	٢ر٩٠	٣ر١٠	٣ر٩٠	٣ر٠٠
لبنان	١٤ ٨٦٥ر٠	١٥ ٣١١ر٠	١٥ ٤٦٤ر١	١٥ ٤٦٤ر١	١٥ ٧٧٣ر٣	٣ر٠٠	١ر٠٠	–	٢ر٠٠
الجمهورية العربية السورية	١٦ ٦١٣ر٠	١٧ ٨٧٥ر٦	١٧ ٥٣٦ر٠	١٧ ٩٧٤ر٤	١٨ ٦٠٣ر٥	٧ر٦٠	(١ر٩٠)	٢ر٥٠	٣ر٥٠
الجمهورية اليمنية	٦ ٦٢٧ر٠	٦ ٩٤٦ر٤	٧ ٠٩٧ر٩	٧ ٣٢٥ر٠	٧ ٥٤٤ر٧	٤ر٨٢	٢ر١٨	٣ر٢٠	٣ر٠٠
الضفة الغربية وقطاع غزة	٤ ١٧٠ر٠	٤ ٥٧١ر٢	٤ ٨٩٣ر٠	٤ ٧٢١ر٧	٤ ٩١٠ر٦	٩ر٦٢	٧ر٠٤	(٣ر٥٠)	٤ر٠٠
الاقتصادات الأكثر تنوعاً[د]	١٢٤ ٨٦٨ر٠	١٣١ ٧٣٤ر٠	١٣٧ ٠٣٤ر٣	١٤٢ ٠٤٩ر٣	١٤٧ ٦٢٦ر٤	٥ر٥٠	٤ر٠٢	٣ر٦٦	٣ر٩٣
منطقة الإسكوا[د]	٣٨٥ ٢٦٠ر٠	٣٩٥ ٧١٢ر٢	٤٠٢ ٥٣٩ر٨	٤٢٠ ٧١٣ر٢	٤٣٤ ٨٧٦ر٠	٢ر٧١	١ر٧٣	٤ر٥١	٣ر٣٧

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استناداً إلى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين تشير إلى نمو سلبي.

قد يختلف حساب الأرقام عند جمعها بسبب التدوير.

علامة (-) تعني أن الرقم صفر أو لا يُذكر (لا يوجد تغيير).

(أ) تقديرات الإسكوا.

(ب) توقعات الإسكوا.

(ج) تبدأ السنة المالية في مصر في ١ تموز/يوليو وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيو.

(د) باستثناء العراق، نظرا لعدم توفر بيانات موثوقة.

٢ - وكان هناك اختلاف كبير بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، والبلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وكذلك فيما بين بلدان كل من المجموعتين. وتفيد التقديرات بأن معدل النمو الكلي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، بمجموعها، بلغ في عام ٢٠٠٠، ٥ في المائة، بينما

حققت أعضاء الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً معدل نمو بلغ ٣ر٧ في المائة. وقد سجل كل بلدان مجلس التعاون الخليجي معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كان أعلى في عام ٢٠٠٠ منه في عام ١٩٩٩. أما بالنسبة إلى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً فلم تسجل سوى الأردن والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية ارتفاعاً في معدلات نموها؛ وشهدت الأعضاء الأخرى (باستثناء العراق) انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٠ بسبب عوامل مختلفة.

٣ - وكان أهم عامل عجل النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٠ في غالبية بلدان الإسكوا هو الارتفاع الحاد في أسعار النفط وإيراداته، وهو ارتفاع بدأ في آذار/مارس ١٩٩٩ واستمر حتى عام ٢٠٠٠. وعلى عكس العام السابق كان الارتفاع في أسعار النفط في عام ٢٠٠٠ مصحوباً بزيادة، وليس بانخفاض، في إنتاج النفط. وكان الأثر المباشر وغير المباشر للأداء الممتاز الذيحققه قطاع النفط واضحاً جداً في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث كان النفط، خلال الأعوام الماضية، يمثل أكثر من ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و٧٥ في المائة من إيرادات الحكومات، و٨٥ في المائة من الصادرات.

٤ - كما ساهمت سياسات الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاقتصاد التي انتهجتها حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي في تعجيل النمو الاقتصادي في هذه البلدان. ففي عام ٢٠٠٠، زادت وتيرة تنفيذ السياسات التي تستهدف دعم مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ونتيجة لعدة سنوات من الإصلاح والتحرير الاقتصاديين، أصبحت عُمان سابع بلد من بلدان الإسكوا، ينال عضوية منظمة التجارة العالمية. وفي عام ٢٠٠٠، أجرت المملكة العربية السعودية في إطار الجهد الذي تبذله لنيل عضوية المنظمة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، تغييرات كبرى في السياسات تدعم تسهيل الإصلاح والتحرير الاقتصاديين. ومن الجدير بالملاحظة أنه في عام ٢٠٠٠، وخلافاً لما حصل في عام ١٩٩٦، لم تحول القفزة التي تحققت في الإيرادات النفطية حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي عن المضي في تنفيذ سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصاديين التي وضعت خلال العام السابق. وأفضى ارتفاع الإيرادات النفطية وازدياد الإنفاق الحكومي، مقترنين بتحسن كبير في مناخ الاستثمار، إلى زيادة ملحوظة في النشاط الاقتصادي الذي يبذله القطاع الخاص في اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي.

٥ - وتفيد التقديرات بأن أعلى معدلات للنمو الاقتصادي حققت في عام ٢٠٠٠ في بلدان مجلس التعاون الخليجي كانت هي المعدلات التي سجلت في الإمارات العربية المتحدة وقطر، وأدنى هذه المعدلات هي التي حققت في عُمان والكويت.

٦ - أما بالنسبة إلى بلدان الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، باستثناء العراق، فالتقديرات تشير إلى أن مجموع ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي نما بمعدل ٣ر٧ في المائة في عام ٢٠٠٠، وهو معدل أدنى بقليل من معدل الـ ٤ر٠ في المائة الذي سجل في عام ١٩٩٩. لكن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقية التي تحققت في عام ٢٠٠٠ كانت تختلف اختلافاً كبيراً بين البلدان الأعضاء المشمولة بهذه المجموعة: فالأردن ومصر واليمن حققت، حسب التقديرات، معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغت ٣ر٢ في المائة أو أكثر، بينما يقدر أن الجمهورية العربية السورية شهدت معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ ٥ر٢ في المائة. أما لبنان فلم يشهد أي نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٠ بينما يقدر أن معدل النمو في الضفة الغربية وقطاع غزة انخفض بنسبة ٥ر٣ في المائة.

٧ - أما في العراق، فيقدر ان النمو الاقتصادي تزايد أساساً نتيجة لارتفاع إنتاج النفط وإيراداته. غير ان العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الأمم المتحدة منذ آب/اغسطس ١٩٩٠ استمرت في إضعاف الاوضاع الاقتصادية في البلد. فالعقوبات لا تقيد الأنشطة التجارية وحركة رؤوس الأموال فحسب، بل تحول أيضاً دون سيطرة الحكومة على العائدات النفطية للبلد .

٨ - وللتطورات التي تشهدها سوق النفط الدولية آثار اقتصادية كبيرة على المنطقة. فثلاثة فقط من أعضاء الإسكوا الـ ١٣ (الأردن ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة) ليست أعضاء مصدرة للنفط. ويؤثر أداء قطاع النفط تأثيراً كبيراً على الإيرادات والإنفاق الحكومي، وعلى وضع الميزانية، والصادرات، والنمو الاقتصادي، وفرص العمل، والتجارة البينية، والسياحة، والأعمال المصرفية، وتحويلات المغتربين. ويرتبط مستوى المعونة الإنمائية التي تقدمها بلدان مجلس التعاون الخليجي ارتباطاً وثيقاً بمستوى إيراداتها النفطية. فعلى سبيل المثال، قدمت بلدان المجلس، خلال الثمانينيات، ما مجموعه ٣ر٤٥ مليار دولار كمعونة إنمائية إلى بلدان نامية أخرى في المنطقة وخارجها. وإزاء انخفاض الإيرادات النفطية في التسعينيات، قدمت هذه البلدان معونة إنمائية قدرت بـ ٤ر١٨ مليار دولار. وفي عام ٢٠٠٠، كان أداء قطاع النفط في معظم بلدان المنطقة جيداً للغاية. وارتفعت أسعار النفط بقوة وبلغت ٥٨ في المائة، وتشير التقديرات إلى أن إنتاج النفط في المنطقة زاد بنسبة ٣ر٦ في المائة، وأن الإيرادات النفطية زادت بنسبة ٣ر٦٨ في المائة.

٩ - وتشير التقديرات إلى أن الإيرادات النفطية للمنطقة ارتفعت ارتفاعاً كبيراً، فبلغ مجموعها ١٦٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٠. وكان هذا أكثر من ضعف مجموع عام ١٩٩٨ البالغ ٧٠ مليار دولار، ويزيد بنسبة ٣ر٦٨ في المائة عن مجموع عام ١٩٩٩، البالغ ٦ر٩٦ مليار دولار. وكانت الإيرادات النفطية للمنطقة في عام ٢٠٠٠ في الواقع أعلى بكثير من المستويات السنوية التي سجلت في التسعينيات، وقد بلغت أعلى مستوى لها منذ عام ١٩٨١، عندما بلغ مجموعها ٦ر١٧١ مليار دولار. وتفيد التقديرات بأن الإيرادات النفطية لبلدان مجلس التعاون الخليجي، مجتمعة، بلغت ١٣٠ مليار دولار، وهذا يمثل زيادة مقدارها ٩ر٥٤ مليار دولار على مستوى عام ١٩٩٩. وتقدر الإيرادات النفطية للمملكة العربية السعودية وحدها بـ ٣ر٧٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٠، وهذا يمثل زيادة قدرها نحو ٣١ مليار دولار على مستوى العام السابق.

١٠ - وفي عام ٢٠٠٠، ظلت أحوال أسواق العمل غير مواتية إجمالاً للباحثين عن عمل في معظم بلدان الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. فالنمو الاقتصادي لم يكن كافياً لتوفير فرص عمل لهم وتلبية احتياجات العدد المتزايد من الوافدين الجدد على سوق العمل. ولا تزال مشكلة البطالة المزمنة التي تواجه هذه البلدان تمثل تحدياً صعباً، لأن هناك، والحالة هذه، عدداً وافراً من الباحثين عن العمل. ومعدلات البطالة التي تنشرها المصادر الرسمية تقل عادة بنسبة الثلث تقريباً عن التقديرات التي تجريها مصادر مستقلة في معظم البلدان الأعضاء ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ومع ذلك، فإن حكومات هذه البلدان تدرك خطورة المشكلة وما يمكن أن يترتب عليها من آثار خطيرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتتخذ، لذلك، تدابير محددة لمعالجتها. وقد استمر معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في الارتفاع ببطء، وبالتالي تظل حصة المرأة في القوى العاملة منخفضة نسبياً في المنطقة. والأرقام التي تبين حصة المرأة في القوى العاملة في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر واليمن تتراوح بين ٢١ و٣٠ في المائة، وتتدنى عن ذلك في بقية أعضاء الإسكوا، حيث تتراوح بين ١١ و٢٠ في المائة. وكانت تطورات أسواق العمل في عام

٢٠٠٠ متفاوتة بين البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً وبلدان مجلس التعاون الخليجي، وفيما بين أعضاء كل من المجموعتين.

١١ - وكانت تطورات سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة سيئة للغاية في عام ٢٠٠٠. فبسبب إغلاق السلطات الاسرائيلية لهذه المناطق، زاد عدد العاطلين عن العمل، فوراً، بـ ٠٠٠ ١٢٥ عامل كانوا يشتغلون في اسرائيل. وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠، كان معدل البطالة يقدر بـ ١١ في المائة؛ وفي النصف الثاني من السنة، أثناء إغلاق الحدود، قدر انه أصبح يناهز ٣٠ في المائة. ومن شأن هذا المعدل المرتفع أن يزيد، بسهولة، نسبة سكان المنطقة الذين يعيشون في الفقر من ٢١ إلى ٢٨ في المائة، وفقاً لتقديرات البنك الدولي.

١٢ - وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، تختلف طبيعة أسواق العمل. فالعمال الوافدون يُشكلون الجزء الأكبر من قوة العمل، وحصتهم تتراوح بين حوالي ٣٣ في المائة في البحرين و٩٠ في المائة تقريباً في الإمارات العربية المتحدة. وهم يشغلون وظائف متنوعة تتراوح بين الوظائف المنخفضة الأجر التي تتطلب حداً أدنى من المهارات والتعليم، والمهن التي تستلزم معرفة فنية متقدمة للغاية فضلاً عن الخبرة. وفي معظم الحالات، يرفض مواطنو بلدان مجلس التعاون الخليجي القيام بوظائف يدوية منخفضة الأجر تحتاج حداً أدنى من المهارات. غير أنهم كثيراً ما تعوزهم المهارات الفنية التي تتطلبها الوظائف المرتفعة الأجر. وعلى مر السنين، اكتسب عدد متزايد من هؤلاء المواطنين التعليم والمهارات اللازمة لشغل الوظائف المرتفعة الأجر. ومعدلات النمو السكاني بينهم هي من أعلى المعدلات في العالم، إذ يزيد متوسطها عن ٣ر٥ في المائة سنوياً. ولأن حوالي ٧٠ في المائة منهم، في المتوسط، هم دون سن الثلاثين، فسيستمر، لعدة سنوات، تزايد السكان ومعروض اليد العاملة الوطنية بمعدلات مرتفعة نسبياً. وتدرك حكومات بلدان المجلس الحاجة إلى إيجاد فرص عمل لمواطنيها. كما أن الأموال الضخمة التي يحولها العمال الوافدون، في كل سنة، إلى خارج بلدان المجلس أعطت السلطات حافزاً إضافياً لتكثيف جهودها للاستعاضة عن العمالة الأجنبية بعمالة محلية كلما أمكن ذلك.

١٣ - وظلت معدلات التضخم منخفضة في المنطقة إذ تمكنت بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً من ابقاء التضخم تحت السيطرة. وتشير التقديرات إلى ان معظم بلدان الإسكوا سجلت معدلات تضخم تقل عن ٣ في المائة في عام ٢٠٠٠.

١٤ - وتشير التقديرات أيضاً إلى أن معدلات التضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي تراوحت بين ٨ر٠ في المائة في البحرين و٦ر٢ في المائة في الكويت. ولما كانت عملات جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي مرتبطة بسعر دولار الولايات المتحدة (باستثناء الدينار الكويتي، المرتبط بسلة من العملات يهيمن عليها الدولار الأمريكي)، فقد ارتفعت قيمتها بشكل ملحوظ في عام ٢٠٠٠، جنباً لجنب مع الدولار الأمريكي، مقابل معظم العملات الأخرى، بما في ذلك اليورو، وعملات أوروبية معينة، والين الياباني. وأدى ذلك إلى انخفاض تكاليف الواردات من أوروبا واليابان وشركاء تجاريين آخرين، بالعملات المحلية، الأمر الذي ساعد على إبقاء معدلات التضخم عند مستويات منخفضة نسبياً. ومع ذلك، وكنتيجة مباشرة للارتفاع الكبير للنفقات الحكومية واستهلاك القطاع الخاص، تشير التقديرات إلى أن معدلات التضخم ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً في عام ٢٠٠٠ في خمسة من بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة.

١٥ - وتفيد التقديرات بأن لبنان شهد أدنى معدل تضخم من بين بلدان الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. والواقع أن معدل التضخم السالب الذي بلغ ٨ر٠ في المائة

في لبنان، حسب التقديرات، كان أدنى المعدلات في المنطقة في عام ٢٠٠٠. أما في اليمن، والضفة الغربية وقطاع غزة، فقد سُجِّلت أعلى معدلات التضخم في المنطقة، وبلغ المعدلان ٥ر٨ في المائة و٨ في المائة بالترتيب وفقاً للتقديرات.

١٦ - وستتأثر التطورات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في منطقة الإسكوا، خلال عام ٢٠٠١، تأثراً كبيراً بالعوامل التالية: (أ) التطورات التي يشهدها قطاع الطاقة (النفط والغاز)؛ (ب) التطورات المتصلة بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق منذ عام ١٩٩٠؛ (ج) تقدم عملية السلام في الشرق الأوسط؛ (د) مدى السرعة والنجاح في الخصخصة وفي تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في بلدان الإسكوا؛ (ه) تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛ (و) ندرة المياه وتأثيرها على الإنتاج الزراعي في كثير من بلدان الإسكوا؛ (ز) تشجيع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية.

١٧ - وينتظر أن يكون أداء قطاع النفط في المنطقة جيداً جداً في عام ٢٠٠١، وإن كان أقل جودة من أدائه في عام ٢٠٠٠. ويتوقع أن ينخفض انتاج النفط في الدول الأعضاء حتى يمكن الإبقاء على متوسط سعر النفط في حدود ٢٤ الى ٢٥ دولاراً للبرميل. وينتظر أن يبلغ متوسط سعر سلة منظمة البلدان المصدِّرة للنفط (أوبك) من النفط الخام، في عام ٢٠٠١، حوالي ٢٥ دولاراً للبرميل، أي أقل بنسبة ٩ر٤ في المائة من متوسط ٦ر٢٧ دولار للبرميل المسجل بالنسبة لعام ٢٠٠٠. ونظراً إلى أنه من المتوقع أن ينخفض إنتاج النفط وأسعاره في عام ٢٠٠١، فمن المرجح لإيرادات النفط أن تكون أقل مما كانت عليه في عام ٢٠٠٠. غير أنه من المتوقع أن تبقى مع ذلك أعلى بكثير من المستويات التي سجلتها في عام ١٩٩٩، ويفترض أن تستمر في تعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين، وخصوصاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وستكون لها آثار إيجابية جداً على الميزانيات الحكومية والديون العامة.

١٨ - ويتوقع أن تتسارع وتيرة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في المنطقة خلال عام ٢٠٠١. وينتظر للبلدان التي تسعى للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية، ومنها، مثلاً، المملكة العربية السعودية ولبنان، ان تسرع بالإصلاحات الاقتصادية وأن تُدخل التغيرات القانونية والتنظيمية اللازمة لتشجيع التجارة والاستثمار. ومن المتوقع أيضاً أن تتسارع في عام ٢٠٠١ وتيرة الخصخصة في مصر والأردن، وأن يبدأ لبنان في تطبيقها.

١٩ - ويرتقب أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٤ر٣ في المائة في المنطقة خلال عام ٢٠٠١ متجاوزاً بذلك معدل النمو السكاني البالغ ٥ر٢ في المائة للسنة الثانية على التوالي. وسيكون معدل النمو هذا أدنى من المعدل المسجل في عام ٢٠٠٠ ولكن أعلى من المعدلين المسجلين في عامي ١٩٩٩ و١٩٩٨.

٢٠ - كذلك سيستمر، في عام ٢٠٠١، التحسن الملحوظ في أوضاع سوق العمل أمام مواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي. فارتفاع الإنفاق الحكومي، وازدياد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الالتزام من جانب القطاع الخاص، والاستمرار في تطبيق سياسة الاستعاضة عن القوى العاملة الأجنبية بقوى عاملة محلية، ستزيد من زيادة الطلب على العمال المحليين. وحتى في بلدان الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، يتوقع أن تتحسن، ولو بدرجة متواضعة، أوضاع سوق العمل، بالنظر إلى كثرة العاطلين عن العمل والذين ينضمون إلى قوة العمل في كل سنة. على أن ارتفاع النمو الاقتصادي لدى معظم أعضاء هذه المجموعة، وانتهاج سياسات تهدف إلى مكافحة البطالة، كما هي الحال في الجمهورية العربية السورية ومصر، سيسهمان

في تحسين أوضاع سوق العمل. كذلك سيستمر الأردن في الاستفادة من نجاح مناطقه الصناعية المؤهلة ومن تحويل العقبة إلى منطقة للتجارة الحرة. وسيسهم قطاع السياحة بحصة كبيرة من فرص العمل الجديدة في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً ضمن هذه المجموعة، بلا استثناء تقريباً.

٢١ - ويتوقع لمعدلات التضخم في معظم بلدان الإسكوا أن تظل تحت السيطرة في عام ٢٠٠١، لأن الحكومات ستنتهج فيما يبدو، سياسات نقدية ومالية حذرة. ومع ذلك، فإن النمو الاقتصادي وارتفاع أسعار الواردات سيعملان سوياً على دفع معدلات التضخم إلى أعلى في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ولكن يحتمل، رغم ذلك، ان تظل معدلات التضخم في هذه البلدان من أدنى المعدلات في العالم. كذلك سيظل التضخم تحت السيطرة بوجه عام في معظم بلدان الإسكوا ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، متراوحاً بين حوالي ٣ في المائة وما دونها.

ثانياً - التطورات النقدية والضريبية والمالية

٢٢ - ظلت السياسات النقدية في البلدان الأعضاء في الإسكوا في عام ٢٠٠٠ تهدف إلى المحافظة على استقرار أسعار الصرف. وساهمت هذه السياسات في ضمان وجود معدلات منخفضة نسبيا ومستقرة للتضخم وحافظت على ثقة القطاع الخاص.

٢٣ - وقد تعززت فعالية السياسات النقدية في المنطقة في عام ٢٠٠٠ بإصلاح القطاع المالي في غالبية البلدان الأعضاء في الإسكوا. وكانت هذه الإصلاحات التي بدأت في أوائل التسعينيات تهدف إلى تحسين عملية حشد وتخصيص الموارد المالية من أجل التنمية وتعزيز نظام الرقابة النقدية. ولهذا الغرض، عُزز دور قوى السوق في تحديد أسعار الفائدة وتخصيص الاعتمادات، خصوصا في الأردن وعُمان ومصر واليمن. وأُحرز تقدم هام في تحرير هيكل سعر الفائدة في هذه البلدان. وكان التركيز في البداية منصبا على أسعار الودائع وعلى تقليص نطاق الأسعار التفضيلية، خصوصا بالنسبة إلى القطاع العام، ولا سيما في مصر والأردن.

٢٤ - وتمت زيادة أنواع الأصول المتاحة للجمهور المحلي، خصوصا في الأردن ولبنان ومعظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، لا سيما الكويت والمملكة العربية السعودية. وتحقق ذلك من خلال إدخال أدوات مالية جديدة يحدد السوق أسعارها. وشملت هذه الأدوات مجموعة متنوعة من شهادات الإيداع، وأذونات وسندات خزينة قابلة للتداول، وأوراق تجارية وغير ذلك من مشتقات السوق. وأحرز معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا، وبشكل خاص الأردن وعُمان ولبنان، تقدما هاما كذلك في تعزيز نظامها المال من خلال زيادة رأس المال المدفوع لمؤسساتها المالية وتحقيق تحسينات من خلال توخي الحذر في القواعد وتعزيز الإشراف.

٢٥ - وفي عام ٢٠٠٠ عززت غالبية البلدان الأعضاء في الإسكوا الجهود الرامية إلى تحسين آليات الرقابة النقدية، خصوصا في إطار التحرير المالي. وركزت الجهود على الانتقال من القيود الكمية على الاعتمادات إلى أدوات غير مباشرة للرقابة النقدية مثل أداة إعادة الخصم التي جُعل منها أداة أكثر إحساسا لظروف السوق في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا. وفي الأردن والكويت وعُمان، استُخدم بيع وإعادة شراء سندات وأذونات خزينة البنك المركزي على نطاق أوسع من ذي قبل في إدارة السيولة.

٢٦ - وكان ربط العملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، فعلياً، بدولار الولايات المتحدة، يعني ارتفاع أسعار الفائدة المحلية وفقاً لارتفاع أسعار الفائدة المرتكزة على الدولار في

عام ٢٠٠٠. وقد أسهم وجود سعر صرف مستقر، إلى جانب بيئة نقدية مستقرة أيضا، مما يتضمن إلغاء الضغوط التضخمية، فضلا عن مبادرات الخصخصة لبعض شركات القطاع العام، في تهيئة مناخ موات أدى إلى تشجيع إعادة الموارد المالية من الخارج إلى تلك البلدان.

٢٧ - ويمكن أن تؤدي سياسات دعم العملات الوطنية للإبقاء على نظام ربط عملاتها بدولار الولايات المتحدة، أي للمحافظة على سعر صرف مستقر إجمالا مقابل دولار الولايات المتحدة، إلى بعض الآثار السلبية بالنسبة إلى أعضاء الإسكوا، نظراً إلى أن مثل هذا النظام يعتمد على التدخل في أسعار الفائدة وأسعار الصرف للحفاظ على سعر صرف العملة الوطنية ضمن نطاق ثابت أو متحرك في نظام أسعار الصرف. ويمكن للمصارف في البلدان الأعضاء في الإسكوا التي تتبع هذا النظام لأسعار الصرف، توقعا منها أن يصمد هذا النطاق، أن تقترض أو أن تستخدم ودائع زبائنها بالدولار لشراء أسهم و/أو أذونات وأوراق خزينة عالية الربح بالعملة المحلية لبلدها. ومن شأن تخفيض قيمة العملة المحلية في أي بلد أن يؤدي إلى خسارات هامة لدى المصارف في دولارات الولايات المتحدة، ويجبر البنك المركزي على التدخل للمساعدة في تخفيف المشاكل الناجمة عن ذلك بالنسبة لتلك المصارف، من خلال استعمال احتياطياتها الدولية. وهذا ما حصل في مصر عام ٢٠٠٠: فقد اضطُر البنك المركزي المصري إلى التدخل في سوق أسعار الصرف لمساعدة المصارف على تعويض خسارتها بالدولار وتلبية طلب الجمهور على العملات الأجنبية.

٢٨ - أما الانخفاض في سيولة السوق، الذي يرجع في جملة أمور إلى تدني نمو المعروض النقدي، في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠، فقد قابله انخفاض مماثل في معدلات نمو الاعتمادات المصرفية والسيولة المصرفية. وبالإضافة إلى التغيرات في تكون الإنفاق الحكومي، فإن العوامل التي ساهمت في انخفاض نمو المعروض النقدي شملت القيود على الاعتمادات المصرفية، والتي مورست من خلال عدد من التدابير القانونية (مثل التغيرات في أسعار الفائدة ونسب الاحتياطي أو السيولة وسقف الاعتمادات)، وبيع أذونات وأسهم الخزينة وزيادة تدفق السيولة إلى الخارج في شكل تحويلات جارية ورأسمالية لأغراض العمليات الخارجية.

٢٩ - وفي الأردن والإمارات العربية المتحدة، والكويت اتُخذت سلسلة من التدابير لتنظيم السيولة وتحسين الإدارة النقدية. وشملت هذه التدابير اعتماد نظام ينص على عدة أنواع من نسب السيولة في هيكل الودائع المصرفية وعلى الحفاظ على نسبة معينة للحسابات المصرفية الجارية للودائع النقدية، وللودائع لأجل وودائع الادخار، والودائع الجارية مع مصارف محلية أخرى. وفي المملكة العربية السعودية وعُمان ولبنان، وُضعت ترتيبات لتبادل العملة مع مصارف محلية أخرى، من بينها شراء وبيع العملات الأجنبية بهدف التقليل إلى أدنى حد من خطر التقلبات في قيمة العملة المحلية مقابل دولار الولايات المتحدة.

٣٠ - واستمر اتباع السياسات النقدية المذكورة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠، إثر الارتفاع النسبي في السيولة المصرفية التي رافقت عودة الإيرادات النفطية للارتفاع في بلدان مجلس التعاون الخليجي وما لحق من آثاره أعضاء أخرى في الإسكوا. وشجع البنك المركزي في كل من الأردن وعُمان القطاع المصرفي على عرض مجموعة من خطط التوفير التنافسية مع حوافز نقدية، على الجمهور. وعززت بلدان أخرى، مثل المملكة العربية السعودية وقطر ولبنان، رصد البنك المركزي لعمليات أسواق النقد وأسواق رأس المال. وفي الأردن والبحرين والكويت، أُجري بحث دقيق لسياسات الاعتماد المصرفي، ونوعية الأصول، ونوعية الإدارة، ونظام تقييم الاعتمادات، والالتزام بقواعد ونظم

البنك المركزي، وغير ذلك من القضايا المتصلة بالقدرة على الدفع والسيولة والأداء العام.

٣١ - وعُزي نمو المعروض النقدي (ع١) للبلدان الأعضاء في الإسكوا مثل الأردن والمملكة العربية السعودية والكويت، جزئياً، إلى توسيع نطاق الاعتمادات المصرفية ليشمل القطاعين العام والخاص، وجزئياً إلى التوسع في صافي الأصول الأجنبية المتأتية من المعونة والمنح الخارجية في حالة الأردن، ومن الارتفاع في محفظة العملة الأجنبية، الذي كان سببه ارتفاع الإيرادات النفطية، في حالتي الكويت والمملكة العربية السعودية.

٣٢ - وزادت الودائع لأجل وودائع الادخار في مصر والأردن زيادة كبيرة، إثر اتخاذ خطوات مختلفة لتحرير نظم العملة. غير أن المعروض النقدي (ع١) بقي سبباً رئيسياً لمصاريف الميزانية في كلا البلدين.

٣٣ - ومكنت القفزة التي تحققت في أسعار النفط وإنتاجه، وبالتالي إيراداته، خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠، معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي من تمويل عجز ميزانياتها التي كانت توقعته للسنة المالية ٢٠٠٠. واعتمد عدد من هذه البلدان، خصوصا عُمان والكويت، على افتراضات متواضعة لأسعار النفط في توقعات الميزانية للسنة المالية ٢٠٠٠، ومن ثم فقد كانت الإيرادات النفطية الفعلية التي مثّلت جزءاً كبيراً من إيرادات الميزانية أعلى كثيراً مما كان متوقعاً. ولم تسمح الإيرادات النفطية الأعلى بكثير لبلدان مجلس التعاون الخليجي أن تزيد النفقات الرأسمالية فحسب، بل وكذلك أن تقلل حالات العجز في ميزانياتها، أو إزالتها تماماً.

٣٤ - وكانت النفقات الإجمالية في ميزانيات بلدان مجلس التعاون الخليجي كمجموعة ستزيد حسب التوقعات من ٨٩ مليار دولار في السنة المالية ١٩٩٩ إلى حوالي ٩٥ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٠٠، أي بحوالي ٦ر٥ في المائة، بينما كان من المتوقع أن يزيد مجموع الإيرادات من حوالي ٧٣ مليار دولار إلى ٧٨ مليار دولار، مما يؤدي إلى عجز موحد للميزانية يبلغ قرابة ١٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٠. وخلال الجزء الأخير من التسعينيات شهدت هذه المجموعة من البلدان الأعضاء في الإسكوا اتجاهاً نحو الانخفاض في نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي. غير أنه يُتوقع في السنة المالية ٢٠٠٠ أن تكون معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي حققت فوائض في الميزانية، نظراً إلى الفوائض الفعلية الأولية في الميزانية التي تحققت بفضل الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية خلال النصف الثاني من السنة.

٣٥ - وفي عام ٢٠٠٠، طبقت معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، رسمياً، تدابير خفض التكاليف التي اعتمدت في عام ١٩٩٩ لمراقبة الإنفاق على المشاريع، في حين بقيت النفقات الجارية، لاسيما النفقات المتعلقة بالرواتب والأجور والدفاع والأمن، دون تغيير. ونتيجة لذلك، انخفضت النسبة الكلية للنفقات الرأسمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان من متوسط ٧ في المائة تقريبا حسب التقديرات في عام ١٩٩٩، إلى حوالي ٤ في المائة في عام ٢٠٠٠، بينما ارتفعت النسبة الكلية للنفقات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٣٥ في المائة إلى حوالي ٣٩ في المائة حسب التقديرات.

٣٦ - وتزايد في بلدان مجلس التعاون الخليجي إدراك الحاجة إلى المزيد من الانضباط المالي لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية الكثيرة التقلب. فقد مثلت هذه الإيرادات متوسط ٨٠ في المائة تقريبا من مجموع إيرادات الميزانية. ويبدو أن قرار الحكومة في عدد من هذه البلدان في عام ٢٠٠٠، وبشكل خاص في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت، برفع الأسعار والرسوم المفروضة على المستفيدين من الخدمات والمرافق العامة، يشير إلى أن الإيرادات المحلية للميزانية ستلعب دوراً متزايد الأهمية في تمويل نفقات الميزانية ويشكل جزءاً من سياسة مالية

طويلة الأمد تهدف إلى إيجاد قاعدة أكثر تنوعاً للإيرادات المحلية. وبُذلت جهود لوقف ارتفاع المديونية المحلية وضمان استقرار الاقتصاد الكلي والحفاظ على الثقة في النظام المالي المحلي.

٣٧ - ولا يبدو أن بلدان مجلس التعاون الخليجي تتوقع أن تكون للإيرادات المتأتية من ارتفاع أسعار ورسوم الخدمات والمرافق العامة إضافة هامة لإيرادات الميزانية؛ بل إن توليد الدخل بهذه الطريقة يُعتبر عنصرا يمثل الجهود الأكبر بكثير التي تضطلع بها حكومات هذه البلدان لمنع الهدر وترشيد الاستهلاك، لاسيما استهلاك الكهرباء والماء والبنزين، وإلغاء الإعانات المالية المخصصة لهذه البنود وغيرها من بنود الميزانية.

٣٨ - واستمر الاتجاه الانكماشي في ميزانيات عام ٢٠٠٠ لمعظم البلدان الأعضاء في الإسكوا ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً، حيث زادت النفقات بمعدل أدنى من معدل التضخم، مما يعني انخفاض النفقات من حيث القيمة الحقيقية. وواصلت هذه المجموعة من أعضاء الإسكوا البحث، في عام ٢٠٠٠، عن وسائل بديلة لتخفيض حالات العجز في ميزانياتها، من خلال تطبيق إصلاحات لتوليد الإيرادات المحلية وكذلك من خلال تخفيض الدعم أو مدفوعات خدمة الديون لتخفيض المصاريف. وحاليا، تكاد الإيرادات المحلية في ميزانيات الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر تغطي كامل النفقات الجارية لميزانياتها. ويبدو أن الاقتراض المحلي والخارجي لهذه البلدان وكذلك المساعدة والمنح الأجنبية التي تحصل عليها، لا تُستخدم إلا لتمويل النفقات الرأسمالية.

٣٩ - وقد لجأت البلدان الأعضاء في الإسكوا ذات الاقتصاد الأكثر تنوعا بشكل متزايد إلى أدوات لحشد الموارد المحلية مثل تحسين طرق جمع الضرائب، وفرض ضرائب جديدة ورفع قيمة الضرائب الموجودة، وزيادة استخدام الأدوات المالية، مثل السندات الحكومية وأذونات الخزينة. ومن المتوقع أن تستمر هذه التدابير، إذ أن الحكومات تسعى إلى تعويض التخفيضات في إيرادات التعريفات الجمركية على الواردات والتي سببها تنفيذ سياسات منظمة التجارة العالمية.

٤٠ - وكانت الإصلاحات الضريبية التي اضطلعت بها البلدان الأعضاء في الإسكوا ذات الاقتصاد الأكثر تنوعا في السنوات القليلة الماضية تهدف إلى إزالة الاختلالات في المالية العامة، وتطبيق مبدأ الندرة النسبية للموارد، وتسهيل الاتجاه نحو ظروف اقتصادية يمكن في كنفها لشركات القطاع الخاص أن تصبح أكثر كفاءة وبالتالي قادرة على البقاء تجارياً. وقد أصبح تخفيض الدعم غير المباشر عنصرا رئيسيا في خطط الإصلاح المالي لمعظم أفراد هذه المجموعة من البلدان الأعضاء، مع إيلاء اهتمام خاص لإدخال نظم ضريبية ذات كفاءة، وتنظيم الخدمة المدنية، وتعزيز القدرة الإدارية المالية وتحسين الشفافية في النفقات.

٤١ - وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط ، فإن أداء معظم أسواق الأسهم في منطقة الإسكوا لم يكن مرضياً في عام ٢٠٠٠. وكان الاستثناء الوحيد هو سوق الأسهم السعودي الذي أنهى العام بأرباح صافية. وسجل سوق الأسهم المصري أعلى خسارة بانخفاض عام يقرب من ٤٠ في المائة، تليه بورصة عمان بانخفاض يبلغ حوالي ٢٠ في المائة.

٤٢ - ويبدو أن حكومات معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا أحكمت الخناق على نفقات الميزانية، مقللة بذلك الأثر الإيجابي لارتفاع أسعار النفط على أنشطة القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، بقي حماس الأعمال في أسواق الأسهم لهذه البلدان مكبوتا. ولم تشجع الانتفاضة

الفلسطينية الأخيرة وتصاعد التوترات الإقليمية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ سير الأعمال، بما في ذلك المشاركة في أسواق الأسهم، في جزء كبير من منطقة الإسكوا. كما ساهم الافتقار النسبي للشفافية، وسوء تدفق المعلومات، وعدم دخول شركات جديدة برأسمال كاف، وبطء حركة الخصخصة، في رداءة أداء معظم أسواق الأسهم في منطقة الإسكوا.

٤٣ - ومن المتوقع أن يستمر إصلاح النظام النقدي في البلدان الأعضاء في الإسكوا خلال السنوات القليلة القادمة. وإذا لم تخفض الحكومات في بلدان مجلس التعاون الخليجي نفقاتها المخططة لعام ٢٠٠١ وفقا للتخفيضات المتوقعة في الإيرادات النفطية، فيمكنها أن تتوقع عودة العجز في ميزانياتها أو اتساعه.

٤٤ - إن الصورة المتوقعة لأسواق الأسهم في منطقة الإسكوا مختلطة. فمن المتوقع أن يبقى أداء هذه الأسواق ضعيفا في النصف الأول من عام ٢٠٠١، ولكن الآفاق جيدة لعكس الاتجاه في نصفه الثاني، رهنا بعدة عوامل. أولا، يشير تخفيض أسعار الفائدة في نظام الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة في أوائل عام ٢٠٠١، إلى بداية اتجاه نحو الانخفاض في تطور أسعار الفائدة في الولايات المتحدة خلال العام المقبل. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار الفائدة في الأسواق المحلية للبلدان الأعضاء في الإسكوا نظراً إلى أن معظم العملات المحلية مرتبطة بدولار الولايات المتحدة بشكل مباشر أو غير مباشر. وتاريخيا، كان هناك دوما تلازم إيجابي بين انخفاض أسعار الفائدة وزيادة وتيرة النشاط في أسواق الأسهم في المنطقة. ثانيا، سيكون لحل المشاكل الجارية بين الإسرائيليين والفلسطينيين والعودة إلى عملية السلام، أثر إيجابي على أسواق الأسهم في المنطقة، لاسيما في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الأردن. ثالثا، فإن استمرار التزام البلدان الأعضاء في الإسكوا بمبادرات الإصلاح الاقتصادي، مثل فتح الاقتصاد أمام المستثمرين الأجانب في بلدان مجلس التعاون الخليجي وتعزيز أنشطة الخصخصة في الأردن ولبنان ومصر مثلاً، سيحسن بيئة الأعمال ويجذب الموارد المالية المحلية والأجنبية إلى أسواق الأسهم في المنطقة. غير أن أي انخفاض في أسعار النفط وإيراداته سيؤثر سلبا على أسواق الأسهم في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ثالثاً - أداء القطاع الخارجي

٤٥ - تأثرت منطقة الإسكوا خلال عام ٢٠٠٠، بتطورين أساسيين خارجيين هما: زيادة متواصلة في سعر النفط، وتقدم ملحوظ في عملية العولمة. فقد ارتفعت أسعار النفط بشكل حاد في عام ٢٠٠٠ وبلغت أعلى مستوى لها منذ عام ١٩٩٠. وكان لهذا أثر إيجابي على الوضع المالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي وكذلك للبلدان ذات الاقتصاد المتنوع في المنطقة. وفي عام ٢٠٠٠، وعلى عكس ما حدث في عام ١٩٩٦، لم تحوّل الزيادة القوية في أسعار النفط حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي عن تنفيذ سياساتها الخاصة بالإصلاح والتنويع الاقتصاديين. ووُجهت الجهود نحو تصحيح حالات العجز الكبيرة في موازين المدفوعات الناتجة من التدهور الشديد لأسعار النفط في عام ١٩٩٨. وقد أدى ارتفاع الإيرادات النفطية وحدوث زيادة في الإنفاق الحكومي، يضاف إليهما مناخ استثماري مناسب، إلى زيادة ملحوظة في مشاركة القطاع الخاص في اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي. وعلاوة على ذلك، لحقت فوائد ارتفاع أسعار النفط الاقتصادات الأكثر تنوعا في شكل تحويلات العمال والعوائد السياحية والاستثمار.

٤٦ - وواصلت حكومات معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحرير الاقتصادي لمواكبة عملية العولمة. ووقع التركيز على سياسات ترمي إلى

تشجيع مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت عدة بلدان أعضاء في الإسكوا خطوات للإسراع بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وضمان عضويتها في الشراكة الأوروبية المتوسطية: فقد أصبحت عُمان سابع عضو في الإسكوا تُقبل عضويته في منظمة التجارة العالمية؛ وقامت المملكة العربية السعودية بتغييرات كبيرة في السياسات المتعلقة بقوانين الاستثمار الأجنبي في محاولة لنيل العضوية في منظمة التجارة العالمية؛ ويقوم كل من لبنان واليمن بتعديل كل قوانينهما وتشريعاتهما التجارية بهدف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ ووقعت مصر والاتحاد الأوروبي على اتفاق للشراكة الأوروبية المتوسطية؛ ويجرى كل من الجمهورية العربية السورية، ولبنان مفاوضات حثيثة مع الاتحاد الأوروبي للغرض نفسه. وعلى المستوى الإقليمي، تم تعزيز الخطط والأنشطة المرتبطة بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ ومع بداية عام ٢٠٠١ خُفضت الحواجز التعريفية بنسبة ٤٠ في المائة تقريبا، كما خفضت الحواجز غير التعريفية. وبالإضافة إلى ذلك أُبرم في عام ٢٠٠٠ العديد من اتفاقات التجارة الحرة الثنائية بين أعضاء في الإسكوا.

٤٧ - وقد تحدد الأداء التجاري العام إلى حد بعيد في عام ٢٠٠٠، كما في السنوات السابقة، بأداء الصادرات النفطية في المنطقة. ويُقدر أن صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي زادت بنسبة ٥٦ في المائة. وفيما بين أعضاء الإسكوا ذات الاقتصاد الأكثر تنوعا، سجلت تلك المصدرة للنفط كذلك معدلات نمو عالية في الصادرات (٣٩ في المائة لمصر و٢٢ في المائة للجمهورية العربية السورية و٧٢ في المائة لليمن) وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط. وسجلت بلدان أعضاء أخرى من مجموعة الاقتصادات الأكثر تنوعا، أداء ضعيفا نسبيا في الصادرات (٧ في المائة للأردن ونسبة منخفضة بلغت ٣ في المائة للبنان)؛ غير أن الصورة المتوقعة لصادراتها جيدة، نظراً إلى أن ارتفاع أسعار النفط من المفروض أن يغذي زيادة الطلب على منتجاتها في دول الخليج.

٤٨ - وأدت زيادة أسعار النفط وإيراداته، التي بدأت في النصف الثاني من عام ١٩٩٩، إلى تعزيز النمو الاقتصادي وارتفاع الواردات في منطقة الإسكوا في عام ٢٠٠٠ (لم تكن آثار ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد فورية). وارتفع مجموع الواردات في المنطقة، باستثناء العراق والضفة الغربية وقطاع غزة، بنسبة ١١ في المائة في عام ٢٠٠٠؛ وجاء هذا الارتفاع بعد انخفاض في الواردات في عام ١٩٩٩ كان الدافع له أساسا انخفاض أسعار النفط في عام ١٩٩٨ وبطء النمو الاقتصادي. وبالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، كمجموعة، نمت الواردات بنسبة ١٢ في المائة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠. وسجلت الإمارات العربية المتحدة وعُمان معدلات أدنى بكثير من بلدان أخرى في هذه المجموعة بسبب اعتمادهما المحدود على الإيرادات النفطية. ونمت الواردات في الاقتصادات الأكثر تنوعا بحوالي ٩ في المائة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠. غير أن نمو الواردات في لبنان كاد يتوقف خلال عام ٢٠٠٠ نظرا إلى أن البلد كان يرزح تحت عبء الركود الاقتصادي. وعلى خلفية ضعف الواردات والأداء الاقتصادي، اضطلعت الحكومة اللبنانية الجديدة بإصلاحات كبيرة في سياسة الواردات في تشرين الثاني/نوفمبر، مخفضة متوسط التعريفة الجمركية من ١٦ إلى ٦ في المائة. ولوحظ أيضا حدوث تغير في اتجاه السياسة العامة في الجمهورية العربية السورية في أواخر عام ٢٠٠٠.

٤٩ - وبقي التوزيع الجغرافي للصادرات في عام ٢٠٠٠ مشابها لتوزيع السنة السابقة. فقد كانت حصة الصادرات الإجمالية المرسلة إلى البلدان النامية عالية نسبيا، لاسيما فيما بين أعضاء الإسكوا ذات الاقتصاد الأكثر تنوعا. واتجهت

البلدان المصدرة للنفط في المنطقة إلى شحن نفطها إلى البلدان الصناعية (اليابان أساسا) والى بلدان أخرى آسيوية. وكان للاقتصادات الأكثر تنوعا نطاق جغرافي أوسع للشركاء في الصادرات. فعلى الرغم من أن حصة كبيرة من صادراتها تتجه إلى الشرق الأوسط وأوروبا، كانت هذه البلدان تنشط لولوج أسواق جديد في آسيا وأوروبا الشرقية وحتى أفريقيا. أما أسواق نصف الكرة الغربي، فما زالت غير مستغلة.

٥٠ - وارتفعت الصادرات البينية بنسبة ٢ في المائة حسب التقديرات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠ مقارنة بالنصف الأول من عام ١٩٩٩. وكانت أعلى حصة للصادرات البينية من مجموع الصادرات فيما بين بلدان مجلس التعاون الخليجي في البحرين (٣٤ في المائة) بسبب قاعدة صادراتها الأكثر تنوعا، تليها عُمان والإمارات العربية المتحدة. كما كانت لبلدان أخرى في مجلس التعاون الخليجي استطاعت تنويع صادراتها و تقليل الاعتماد على النفط، حصة مرتفعة من الصادرات البينية. ومثلت الصادرات البينية في عُمان والإمارات العربية المتحدة ١٥ و٩ في المائة من مجموع الصادرات ونمت بحوالي ١٦ و١٧ في المائة بالترتيب في عام ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك، كانت لهذين البلدين نسبة عالية من كل الصادرات البينية لأعضاء الإسكوا كمجموعة؛ فخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠، أتت ٣٠ في المائة من هذه الصادرات من الإمارات العربية المتحدة و١٦ في المائة من عُمان.

٥١ - وفيما بين الاقتصادات الأكثر تنوعا، تُعتبر الصادرات البينية حاسمة لأعضاء الإسكوا مثل الأردن ولبنان؛ فخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠، مثلت هذه الصادرات ٣٠ و٤٠ في المائة من المجموع بالنسبة إلى هذين البلدين بالترتيب. وضمن الاقتصادات الأكثر تنوعا، سجل لبنان أعلى نمو في الصادرات البينية، بنسبة ١٣ في المائة. ويعكس هذا قدرة هذا البلد على النفاذ للأسواق المحلية، ولكن ربما يشير كذلك إلى عدم قدرته على المنافسة في أسواق أخرى. وضمن هذه المجموعة من أعضاء الإسكوا، كانت مساهمة مصر في مجموع الصادرات البينية هي الأكبر وبفارق كبير، حيث بلغت ٤٥٩ مليون دولار (أكثر من ضعف المبلغ لدى أي من البلدان الأخرى ذات الاقتصاد الأكثر تنوعا).

٥٢ - وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام ٢٠٠٠، وذلك نتيجة للزيادة في الإيرادات النفطية، من ناحية، ونتيجة للتقدم الذي تحقق من خلال الإصلاحات الهيكلية، من ناحية أخرى. واجتذبت المملكة العربية السعودية القدر الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر لأي عضو في الإسكوا في ذلك العام، وما زالت تمثل حصة الأسد من الاستثمار الأجنبي المباشر، باجتذابها ثلثي المجموع الإقليمي. وكانت مصر المستفيد الأكبر الثاني في المنطقة في عام ١٩٩٩ حيث مثلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، زيادة بنحو ٤٠ في المائة على السنة السابقة. وسجلت البحرين والإمارات العربية المتحدة كذلك زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد بذلت البحرين جهودا منسقة لتحسين بيئة الأعمال للمستثمرين الأجانب ولديها الآن نظام قانوني سليم يسمح للشركات الأجنبية بحل النزاعات بصورة مرضية. وواصلت الإمارات العربية المتحدة جهودها لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، خصوصا في دبي، وخطت خطوة كبيرة لتصبح المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات مع افتتاح مدينة الإنترنت في دبي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وشهدت الأردن وعُمان انخفاضا حادا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٩٩. وقد نتج هذا الانخفاض في عُمان، جزئياً، من إتمام المرحلة الأولى من ميناء صلالة للحاويات المملوك جزئيا للأجانب في عام ١٩٩٨. وفي الأردن ارتبط الانخفاض بتدهور الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. غير أن من الجدير بالملاحظة أن الأردن

مازالت تثير اهتمام المستثمرين الأجانب في قطاع تكنولوجيا المعلومات نظرا إلى المجموعة الكبيرة من العاملين ذوي المهارة العالية لديها.

٥٣ - وتكثفت إصلاحات سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام ٢٠٠٠ لاجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي من ناحية، والامتثال لمتطلبات منظمة التجارة العالمية من ناحية أخرى. وظهر تغير أساسي في الموقف إزاء دور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية، في عدد من البلدان المصدرة للنفط في منطقة الإسكوا. فقد أنشأت المملكة العربية السعودية الهيئة العامة للاستثمار وأصدرت في نيسان/أبريل قانونا جديدا للاستثمار الأجنبي يهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أزال القانون الجديد بعض القيود بما في ذلك حظر الحيازة الأجنبية للأملاك، والشرط القاضي بأن يكون لجميع العمليات التجارية وكيل سعودي، وتحديد الملكية الأجنبية للشركات داخل المملكة بنسبة ٤٩ في المائة. كما ينص القانون على حوافز للاستثمار الطويل الأجل؛ ومن هذه الحوافز تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات الكبرى من ٤٥ إلى ٣٠ في المائة بالنسبة للشركات الأجنبية، مما يجعلها مماثلة للشركات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، يبسط القانون إجراءات منح الرخص والترخيص.

٥٤ - وتنتج التغييرات في ميزان المدفوعات العام، إلى حد بعيد، من تغييرات أسعار النفط، وتؤثر على البلدان المصدرة للنفط وكذلك الاقتصادات الأكثر تنوعا. وفي عام ٢٠٠٠، وُجهت الجهود أساسا نحو تصحيح حالات العجز الكبيرة في ميزان المدفوعات التي شهدتها بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٩ إثر تدهور أسعار النفط في عام ١٩٩٨.

٥٥ - وكان الارتفاع الكبير لإيرادات الصادرات النفطية السبب، إلى حد بعيد، في تحسن ميزان الحساب الجاري في عام ١٩٩٩ بالنسبة إلى كل أعضاء الإسكوا التي توفرت عنها البيانات، رغم أن معظمها مازال يظهر عجزا. فقد انخفض عجز الحساب الجاري للمملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٩ إلى أقل من ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي مصر كان ارتفاع الإيرادات السياحية، وتحويلات العمال وعوائد الصادرات السبب الأساسي لتقلص عجز الميزان التجاري. وسجلت البحرين أعلى عجز، بنسبة ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان للكويت والأردن فائض في الحساب الجاري.

٥٦ - وانخفضت الديون الخارجية بالنسبة لكل الأعضاء في الإسكوا باستثناء الأردن ولبنان في عام ٢٠٠٠. فقد استخدمت بلدان مجلس التعاون الخليجي ارتفاع إيراداتها النفطية لتخفيف عبء الدين الخارجي عليها. وتظل الأردن والجمهورية العربية السورية وقطر البلدان الأكثر مديونية في المنطقة. فما فتئ الدين الخارجي لقطر يرتفع وذلك إلى حد بعيد بسبب التكاليف المالية الهائلة المرتبطة بتطوير حقلها الشمالي؛ وقد ارتفع الدين الخارجي للبلد بشدة أي من أقل من ١٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ١٩٩٢ إلى ٨٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠٠٠. واستمرت مديونية لبنان في الارتفاع نتيجة عجزه الضريبي المرتفع؛ ففي عام ٢٠٠٠ كان صافي الدين العام يعادل ١٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المقدّر.

٥٧ - وهناك تزايد في التزام أعضاء الإسكوا بالعولمة. فقد انضمت الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وأصبحت عُمان العضو المائة والتاسع والثلاثين للمنظمة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بعد أكثر من أربع سنوات من المفاوضات التمهيدية. واشتُرط على عُمان تنفيذ سلسلة من التغييرات في سياساتها لتصبح عضوا في منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك إلغاء الرسوم على الواردات من السلع القادمة جوا وبرا وبحرا؛ ورفع الحد الأقصى للملكية التجارية من قبل المستثمرين الأجانب من ٤٩ في المائة إلى ٧٠ في المائة؛ وترخيص الملكية الأجنبية بنسبة ١٠٠ في المائة للشركات التي تقدم بعض

الخدمات المالية، مثل المصارف وشركات التأمين وأعمال السمسرة، اعتبارا من عام ٢٠٠٣. وستبقى عُمان في مرحلة انتقالية خلال السنة الأولى من عضويتها، سيكون عليها خلالها أن تبين امتثالها للشروط العامة لاتفاق منظمة التجارة العالمية.

٥٨ - وكما ذكر آنفا، أُبرم عدد من اتفاقات التجارة الحرة الثنائية بين البلدان العربية في عام ٢٠٠٠. وهذه الاتفاقات مسموح بها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهي مفيدة بالتأكيد؛ غير أن هذه الاتفاقات ليست دائما متناسقة فيما بينها. ولم يقتصر الأمر على التوصل إلى اتفاقات ثنائية للتجارة الحرة فيما بين البلدان العربية، بل إن الأردن قد نجحت في توقيع اتفاقاً للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة. وقد أُبرم هذا الاتفاق بأسرع مما كان متوقعا ويُنتظر أن يوافق عليه كونغرس الولايات المتحدة في منتصف عام ٢٠٠١. وهذا الاتفاق هو الرابع فقط من الاتفاقات التي وقعت عليها الولايات المتحدة؛ فقد دخلت الحكومة الأمريكية في اتفاقيات مشابهة مع كندا وإسرائيل والمكسيك. ويلغي الاتفاق مع الأردن كل التعريفات المفروضة على السلع الصناعية والزراعية ويفتح أسواق الخدمات الأردنية لشركات الولايات المتحدة. ومنذ عدة سنوات وقع البلدان اتفاقا بشأن المناطق الصناعية المؤهلة.

٥٩ - وفي عام ٢٠٠٠، كما في السنوات السابقة، حددت أسعار النفط أساسا أداء التجارة في المنطقة. وكانت هناك بعض الجهود الملحوظة لتنويع الصادرات، وتحسين محتواها التكنولوجي، والاندماج بشكل أفضل عموما في الاقتصاد العالمي.

٦٠ - غير أن أعضاء الإسكوا بحاجة واضحة للعمل بجد أكبر لتحسين القدرة التنافسية لصادراتها وتنويعها. ويجب تحسين المهارات التكنولوجية ومهارات اليد العاملة وتعزيز الإنتاجية في جميع البلدان الأعضاء في الإسكوا، ولكن بشكل خاص في تلك التي يوجد لديها نقص في اليد العاملة (وبالتحديد بلدان مجلس التعاون الخليجي). وينبغي على البلدان ذات الندرة في اليد العاملة أن تنشئ وحدات لديها للمنتجات في المجالات التي تنمو فيها الصادرات العالمية بسرعة، مثل الإلكترونيات. فبلدان مثل الجمهورية العربية السورية ومصر واليمن هي بلدان تكثر فيها اليد العاملة ذات المستويات المنخفضة للمهارة؛ وهذه العمالة هي من النوع الذي يكلف قليلا ولكنها ليست منتجة جدا. وسيكون على هذه البلدان أن ترفع الإنتاجية إذا أرادت أن تزيد قدرتها التنافسية في السوق الدولي. وهذا هام بشكل خاص في قطاع المنسوجات، إذ أن مصر والجمهورية العربية السورية تعتمدان اعتمادا شديدا على صادرات المنسوجات وقد تفقد الأسواق المحمية تقليديا بترتيب الألياف المتعددة، الذي سيُحل بشكل كامل خلال هذا العقد.

٦١ - ويجب تنفيذ عدد من السياسات لتحسين القدرة التنافسية للصادرات وتسهيل التنويع. أولا، ينبغي تصميم السياسات المحلية بحيث تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات الصادرات بهدف تعزيز إمكانيات نقل التكنولوجيا. وتوفر الشراكة الأوروبية المتوسطية فرصا لتحقيق ذلك الغرض، إذ أن اتفاقات الشراكة المتصلة بالموضوع تتضمن أحكاما محددة لنقل التكنولوجيا. ثانياً، هناك حاجة إلى تقليل الحواجز التجارية بشكل كبير أو إزالتها لتشجيع تكامل تجاري أكثر عمقا وأقل هشاشة مع بقية العالم. وتوفر منظمة التجارة العالمية إطارا ثابتا لتحرير التجارة. وينبغي للبلدان الأعضاء في الإسكوا التي لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية (بما فيها المملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، واليمن) أن تكثف جهودها لنيل عضوية المنظمة. ثالثا، يجب دعم ترتيبات التنسيق الإقليمية التي يجري التفاوض حولها أو تنفيذها حاليا،

بما في ذلك الشراكة الأوروبية المتوسطية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بعملية شاملة للتكامل الاقتصادي الحقيقي إذا أرادت البلدان الأعضاء تحقيق إمكانياتها التجارية الكاملة. وأخيرا، تحتاج الحكومات إلى مواصلة الاستثمار في التعليم، لاسيما التعليم الثانوي، ورفع مستوى المهارات بهدف تحسين إنتاجية اليد العاملة وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا في الأسواق المحلية والدولية على حد سواء.

رابعا – التطورات في قطاع النقل

٦٢ – تتمثل إحدى أهم القضايا بالنسبة للتعاون والتكامل الإقليميين في تسهيل النقل والتجارة بين الدول الأعضاء في الإسكوا. ففي عام ١٩٩٩ لم تتجاوز حصة بلدان الإسكوا من مجموع وارداتها وصادراتها ٩ر٣ في المائة و٥ر٥ في المائة بالترتيب. ومن الأسباب الرئيسية لهذا المستوى المنخفض للتجارة بين أعضاء الإسكوا ارتفاع التعريفات الجمركية وتعقيد الإجراءات الحدودية. ويتطلب تسهيل النقل والتجارة الدوليين نهجا متعدد الجوانب يشمل تحسينات في الهياكل الأساسية وكذلك في تشغيل نظام النقل المتكامل.

٦٣ – ويبلغ الطول الإجمالي لشبكة الطرق في منطقة الإسكوا (باستثناء العراق وقطر والضفة الغربية وقطاع غزة بسبب الافتقار الى البيانات) قرابة ٠٠٠ ٣١٦ كيلومتر، يقع ٤٦ في المائة منها في المملكة العربية السعودية. وقد زادت الشبكة بنسبة ٥ر٨ في المائة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨. وتوجد شبكات للسكك الحديدية في خمسة بلدان فقط في منطقة الإسكوا وهي مصر والجمهورية العربية السورية والعراق والمملكة العربية السعودية والأردن. ويبلغ الطول الإجمالي للسكك قرابة ٤٠٠ ١٦ كيلومتر. وفي مصر نقلت شبكة السكك الحديدية التي يبلغ طولها ٣٠٠ ٩ كيلومتر حوالي ٩٧ في المائة من مجموع المسافرين بالقطار في المنطقة و ٥٢ في المائة من مجموع حركة الشحن. وزاد طول خط السكك الحديدية الإجمالي في المنطقة بنسبة ٦ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٨. وزادت حركة المسافرين الاجمالية بنسبة ٣ر٣٣ في المائة خلال هذه الفترة في حين ارتفعت حركة الشحن بنسبة ٣ر٢ في المائة فقط.

٦٤ – وكانت أنشط الموانئ البحرية في المنطقة في عام ١٩٩٩ هي دبي والإسكندرية وجدة مع وصول ٧١١ ١١ و ٥٨١ ٤ و ٣٢٤ ٤ سفينة، وحركة شحن إجمالية سنوية بلغت ٠٠٠ ٧٠٣ ٣٩ و ٠٠٠ ٠٥٦ ٢٨ و ٠٠٠ ٨٩٥ ١٧ طن بالترتيب. وبرز ميناء دبي كأول ميناء في المنطقة فيما يتعلق بمعالجة الحاويات. فقد تناول ٠٠٠ ٠٦٠ ٣ وحدة مكافئة لعشرين قدما (وحدة مكافئة) في عام ٢٠٠٠ على الرغم من منافسة موانئ خليجية أخرى مثل صلالة في عُمان وخور فكان في الإمارات العربية المتحدة اللذين عالجا ما مجموعه ٠٠٠ ٠٣٣ ١ و٠٠٠ ٠١٤ ١ وحدة مكافئة بالترتيب. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بلغ مجموع الحمولة الساكنة للأسطول التجاري في الإسكوا ٦٧ر١١ مليون طن مما مثل ٢ في المائة فقط من مجموع العالم بالنسبة للسفن التي يفوق وزنها الإجمالي ٣٠٠ طن.

٦٥ – وسجلت أكبر حركة للطيران (الوصول والمغادرة) في مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وشملت عمليات مطار أبو ظبي ٣ر٨ مليون مسافر في عام ١٩٩٩، ويمثل ذلك زيادة سنوية بنسبة ١٥ في المائة على رقم عام ١٩٩٨. وشملت عمليات مطار دبي ٧٨ر١٠ مليون مسافر في عام ١٩٩٩ وحوالي ١٢ مليون مسافر في عام ٢٠٠٠. وفي المملكة العربية السعودية أُكمل تشييد مطار الملك فهد، الذي يقع على بُعد ٥٠ كيلومتراً شمال الدمّام، بتكلفة قدرها مليارا دولار تقريباً.

٦٦ - وللنقل دور هام يلعبه في دعم التنمية المستدامة. وقد بدأت الجهود لإقامة نظام متكامل للنقل منذ أكثر من ٢٥ عاما ولكنها تواصلت بصورة أكثر إلحاحا في السنوات الأخيرة. وسيساهم تسهيل النقل الدولي في المنطقة بشكل هام في تحسين القدرة التنافسية في التجارة الدولية، لاسيما تلك التي تتعلق بالمنتجات الصناعية والزراعية والخدمات التي يوجد طلب أكبر عليها في إطار العولمة الحالي. وفي أيار/مايو ١٩٩٩ أصدر أعضاء الإسكوا بياناً اتفقت فيه على الشروع في تطوير نظام النقل المتكامل في المشرق العربي (إتسام)، واعتماد شبكة النقل الإقليمية المقترحة. وبدأت أعمال تطوير نظام النقل المتكامل في المشرق العربي على ثلاثة مسارات رئيسية مع تركيز الجهود على شبكة النقل الإقليمية، ونظام المعلومات المرتبط بها والإطار المنهجي لتحليل السياسات. وقد أُقرت الأعمال التي اضطُلع بها حتى الآن على المسارات الثلاثة من قبل خبراء في المنطقة قدموا تقييمات لها وأعربوا عن ارتياحهم لنظام المعلومات ونهج النمذجة المستخدم ودعموا مواصلة الجهود لتطوير نظام النقل المتكامل في المشرق العربي حتى يصبح النموذج جاهزاً للعمل. وأكد الخبراء على أهمية الحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة لتطبيق هذا النموذج وأهمية تشجيع استخدامه كنظام دعم لصنع القرار بالنسبة لصانعي السياسات المعنيين بتسهيل النقل والتجارة في المنطقة. وستسمح هذه التطورات الأخيرة لصانعي القرارات بتحليل السياسات بشكل أفضل ووضع خطط عمل على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٦٧ - أما الجوانب التشغيلية والسوقية لإجراءات النقل والتجارة على معابر الحدود فهي معقدة في معظم البلدان النامية لأسباب مختلفة تتعلق، على سبيل المثال بالضوابط والاحصاءات. وتتضمن العملية عموماً تبادل المعلومات من خلال عدة وثائق ونماذج فيما بين الشركاء التجاريين والسلطات الحكومية ووكالات الشحن ووكلاء الشحن وموظفي الجمارك الخ. ويمكن أن يتجاوز عدد الأجهزة والتوقيعات اللازمة بسهولة عدة عشرات، والخطوات اللازمة لإتمام العملية كثيرا ما تكون عديدة وتستغرق وقتا طويلا. ولا يمكن لأوجه عدم الكفاءة الموجودة إلا أن تضرّ بالاقتصادات الوطنية والإقليمية. وأهمية تسهيل النقل كوسيلة لتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين واضحة. وقد اجتمع خبراء النقل وصانعو السياسات في المنطقة مؤخراً في شباط/فبراير ٢٠٠١، لإقرار ١١ توصية رئيسية صادرة عن دراسة أُنجزت مؤخراً حول تسهيل النقل الدولي للبضائع في المنطقة. وتضمنت الدراسة المتكونة من ستة مجلّدات استعراضاً ميدانية مفصّلة لاجراءات النقل والتجارة في خمسة بلدان أعضاء وهي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، ومصر. كما تقدم تحليلاً مقارناً يتصل بالبلدان المختارة وتحدد المشاكل وأسبابها. وبإيجاز، توصي الدراسة أن تقوم كل دولة عضو في الإسكوا بانشاء لجنة وطنية لتسهيل النقل والتجارة تتألف من ممثلين عن جميع الأطراف المعنية لمعالجة جميع القضايا بما في ذلك تبسيط الاجراءات والشفافية وتطوير التشريعات والموارد البشرية والهياكل المؤسسية والاتفاقات والمعاهدات والنقل المتعدد الوسائط وتطبيق التكنولوجيات المتطورة للمعلومات والاتصالات.

٦٨ - والصورة المتوقعة لقطاع النقل في المنطقة هي عموماً ايجابية. فمعظم البنى التحتية موجودة باستثناء شبكة السكك الحديدية. غير أن المرافق الموجودة تحتاج الى تحسينات كبيرة والى تنسيق معايير تصميمها وتشغيلها وسلامتها وصيانتها وكذلك إجراءاتها السوقية. ففي اليمن يجري تخطيط الطريق السريع بطول ١٧٥ كيلومتراً بين سيحوت ونشطون على الحدود الشرقية مع عُمان ومن المتوقع أن يكلِّف حوالي ١١٤٫٣ مليون دولار. وفي

الجمهورية العربية السورية كان أكبر مشروع يُعرض للمناقصة في عام ٢٠٠٠ هو الطريق السريع بين اللاذقية وأريحا الذي يبلغ طوله ١٠٠ كيلومتر بتكلفة قدرها ٢٥٠ مليون دولار. وفي مصر يجري حالياً تشييد جسر القنطرة على قناة السويس الذي يربط افريقيا بآسيا. وفي لبنان ستُكتمل أعمال بناء الطريق السريعة العربية على عدة مراحل. وقد شرعت المملكة العربية السعودية وهي المستثمر الأول في السكك الحديدية في المنطقة، في خطط في عام ٢٠٠٠ لربط ساحليها الشرقي والغربي بخط للسكك الحديدية يمر عبر الرياض ويخدم أيضاً مناطق التعدين في الجزء الشمالي للبلد. وتخطط الجمهورية العربية السورية لاستثمار ١٦٠ مليون دولار لانشاء خط للسكك الحديدية بين دير الزور وأبو كمال يوفر ربطا للخط الممتد حتى البصرة في العراق (وفي النهاية حتى الحدود الإيرانية). ويقدر أنه سيلزم مبلغ آخر قدره ١٠٠ مليون دولار لبناء خط الربط بين حلب وميدان إكبيس، والذي سيربط بالتالي بين شبكتي السكك الحديدية السورية والتركية. وينظر لبنان حالياً في إعادة بناء خط السكك الحديدية بين طرابلس (لبنان) وعكاري (الجمهورية العربية السورية).

٦٩ - ومن المتوقع أن يظل ميناء دبي أول ميناء في المنطقة بأكثر من ٣ مليون وحدة مكافئة لحركة الحاويات. وسيستمر ميناء صلالة (عُمان) في النمو وكذلك الأمر بالنسبة إلى ميناء عدن؛ ويُتوقع أن يعالج الميناءان ١ر٩ مليون وحدة مكافئة و١ر٦ مليون وحدة مكافئة بالترتيب في الأجل المتوسط. ويجري حالياً تشييد ميناءين مصريين جديدين كبيرين (ميناء العين السخنة وميناء شرق التفريعة).

٧٠ - ويجري وضع خطط لمضاعفة قدرة مطار أبو ظبي من حيث المسافرين وتوسيع مناطق التسوّق والسوق الحرة فيه بـ ١٧٠٠ متر مربع و ٤٠٠٠ متر مربع بالترتيب بحلول عام ٢٠٠٤؛ ويُتوقع أن تكلف أعمال التجديد ٦٠٠ مليون دولار. وسيتم تحسين مطار الملك عبد العزيز في جدة لزيادة قدرته لتبلغ ٢١ مليون مسافر سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك بتكلفة تتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ مليون دولار. وتخطط الحكومة في مصر لزيادة عدد المطارات من ١٩ الى ٣٠ مطاراً بتكلفة قدرها ١ر٢ مليار دولار تقريباً. وستُنشأ معظم المطارات الجديدة وفقاً لنظام البناء-التشغيل-نقل الملكية.

٧١ - وستعزز التحسينات في تحليل نظام النقل وهياكله الأساسية وتشغيله وإدارته وتخطيطه، عندما يتم تنفيذها، القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات في المنطقة، وسيعني ارتفاع الطلب زيادة في النقل الأقاليمي والبيني للسلع من البلدان الأعضاء في الإسكوا.

خامسا - بناء رأس المال الاجتماعي

٧٢ - يشير البحث والأدلة التجريبية بصورة متزايدة إلى أن **استثماراً** سليماً في رأس المال الاجتماعي يوفر بُعداً حاسماً للتنمية الاقتصادية المستدامة. غير أن صانعي السياسات قلّما يولون ذلك الاهتمام الذي يستحقه.

٧٣ - وقد ظهرت تساؤلات جدّية بشأن استدامة وفعالية توفير الخدمات الاجتماعية وتوزيعها ورصدها من قِبَل الحكومات المركزية، نظراً للظروف الديمغرافية والاجتماعية المتغيرة بسرعة والاقتصاد السياسي لمنطقة الإسكوا. وفي حين أن الدولة حافظت على دورها التخطيطي الاستراتيجي أو حتى زادت في ذلك الدور، فإن نطاق مشاركة عناصر اجتماعية فاعلة أخرى، وعلى وجه التحديد القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، يزداد اتساعاً. وهناك حاجة لإيجاد طرق ابتكارية ومنتجة للشراكة من شأنها أن تسمح للبلدان بوضع نمط أكثر كفاءة وإنصافا واستدامة لتقديم الخدمات. وتقع هذه القضايا في صُلب تكوين رأس المال الاجتماعي.

٧٤ - وكانت النفقات العامة على الدعم الاجتماعي، وبشكل خاص رعاية المعوّقين وكبار السن، دون المستوى الكافي في العديد من بلدان المنطقة، وكنتيجة لذلك أصبح دور الأسرة والمجتمع المحلي (باستخدام رأس المال الاجتماعي المكون من الروابط الأساسية) في توفير الخدمات للأفراد المحتاجين هاماً أكثر من أي وقت مضى. وتحتل الأسرة مكانة جوهرية في المجتمع في منطقة الإسكوا. فالعلاقات الأسرية وعلاقات القرابة تتخلل جميع مستويات وجوانب التفاعل الاجتماعي والنظم السياسية. وما زالت الأسرة، التي تمثل الشكل الأساسي لرأس المال الاجتماعي المكون من الروابط الأساسية، ما زالت مصدراً قوياً للدعم، يوفر التنشئة والتعليم وغيرهما من أنواع الرعاية. وفي المناطق التي مزقتها الحرب في المنطقة مثل لبنان والضفة الغربية وقطاع غزة، لعبت الأسرة دوراً حاسماً في تحسين الآثار السلبية للنزاعات المسلّحة. وفي مثل هذه الإطارات يميل الناس للرجوع الى الأسرة من أجل الحماية والرعاية والأمان؛ كما يسعون للتضامن الجماعي للأسرة والأقرباء لتخفيف الضغوط المتصلة بالأمن والضغوط الاقتصادية.

٧٥ - وقد أولى المجتمع العربي منذ زمن طويل اهتماماً خاصاً لكبار السن. إلا أن التغييرات التي حدثت في سكان المنطقة طوّرت الأنماط التقليدية للرعاية. وبشكل أدق، حدث انخفاض سريع في حصة الأطفال (في سن ٠ - ١٤) من مجموع السكان وحدثت زيادة نسبية في فئة سن العمل (٢٥-٦٤)، ترافقها زيادة في الحصة النسبية لفئة كبار السن (٦٥ وما فوق). ومن المرجّح أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل القريب. وتجعل هذه التغييرات الديمغرافية من الأصعب على الأسر توفير الرعاية لكبار السن لديها. كما تؤثر تغييرات اجتماعية أخرى تحدث نتيجة لأمور من بينها التصنيع والنمو الحضري السريع، وتآكل القيم التقليدية، وارتفاع تكلفة المعيشة ومشاكل الإسكان، على قُدرة الأسرة في توفير الرعاية اللازمة لكبار السن والمحتاجين في منطقة الإسكوا.

٧٦ - وقد برزت المنظمات غير الحكومية في منطقة الإسكوا بوصفها عناصر فاعلة قابلة للاستمرار في توفير الخدمات الاجتماعية. وقد زاد عددها بصورة كبيرة، إذ ارتفعت من ٠٠٠ ٧٠ منظمة غير حكومية تقريباً في عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٠٠٠ ١٢٠ في عام ١٩٩٨. وقابل هذا التوسع اتساع في نطاق عمليات المنظمات غير الحكومية وميزانياتها وأعضائها (بما في ذلك المتطوعون والموظفون برواتب). وباختصار، مما يعني أنه حدثت زيادة دور المنظمات غير الحكومية في التنمية.

٧٧ - وعلى الرغم من توسع ظهور المنظمات غير الحكومية في الحياة العامة، فإن إمكانياتها للقيام بدور أنشط في التنمية، بدلاً من القيام بوظائف لسد الثغرات، لم يتم استغلالها حتى الآن بشكل كامل. ولن يحدث هذا إلا باعتماد إصلاحات مؤسسية تسمح بشراكات قوية ومستدامة بين مختلف العناصر الفاعلة للتحول الى نمط منتج. وتشكل السلطات المحلية مجالاً مثيراً للقلق بشكل خاص في المنطقة، نظراً الى أنها أُعطيت تدريجياً مسؤوليات أكبر لتوفير الخدمات الاجتماعية الحضرية، ومع ذلك كثيراً ما تكون لديها موارد مالية وفنية ومؤسسية غير كافية أو دعم سياسي غير كافٍ للأداء بكفاءة.

٧٨ - ومن غير المرجّح بالنسبة لمعظم البلدان في المنطقة أن يكون بناء رأس المال الاجتماعي وتأسيس التنمية التشاركية من الاهتمامات ذات الأولوية لدى المخططين وصانعي السياسات في الأجلين القصير والمتوسط. وعلى أية حال، لا يمكن، بالتالي، تحقيق التنمية التشاركية المستدامة تحقيقاً كاملاً إلا عندما تُعالَج قضايا الاستدامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية بصورة كافية. والحكم السديد هو أساس الاستدامة السياسية ويوفر بيئة داعمة وممكِّنة لمشاركة الناس. فبدون الحكم السليم، سيظل تكوين رأس المال الاجتماعي بطيئاً وينقصه عنصر الاستدامة.